عندما تتحول «بريطانيا العظمى» إلى مجرد جزيرة شرقي الأطلسي

قحطان السيوفي

خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، جعل حكومتها مع رئيستها تيريزا ماي تتحملان مسؤولية إدارة أكبر اضطراب في الحياة السياسية والاقتصادية في البلاد، هذا الخروج هو الخيار السياسي والاقتصادي الذي ستكون له أكبر الآثار التي تواجه بريطانيا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وخروجها يصل إلى أبعد من الاقتصاد، وسيكون له تأثير كبير في الدفاع والأمن، وفي دور بريطانيا الإقليمي والدولي.

عندما دعت ماي إلى إجراء انتخابات في الثامن من حزيران الجاري، قالت إنها بحاجة إلى تفويض جديد للتفاوض على خروج بريطانيا، وكانت ماي وحدها توفر القيادة «القوية والمستقرة» لعقد صفقة مع دول الاتحاد الأوروبي الـ٢٧، لكن الحملة الانتخابية أظهرت أنها ليست قوية وفازت في انتخابات الثامن من حزيران الجاري، بأغلبية بسيطة.

إذا سألنا عن مستقبل التصنيع البريطاني، والحي المالي في لندن، وشكل النظام الوطني للزراعة، أو الخطوط العريضة لسياسة الهجرة الوطنية، سيكون الجواب هو الصمت! رغم الاعتداءات الإرهابية المتكررة التي تضرب العاصمة البريطانية، يلاحظ أن القواعد لدى الغرب عموماً وبريطانيا خصوصاً، لم تتغير، وخصوصاً في منح المتطرفين غطاءً يسمح بإدارتهم الإرهاب خارج بريطانيا أو التحريض عليه، وكانت النتيجة الطبيعية أن ارتد الإرهاب على بريطانيا نفسها، ويتم تحميل ماي المسؤولية لأنها قلصت قوة الشرطة في بريطانيا بأكثر من ٢٠ ألف فرد، عندما كانت وزيرة للداخلية.

في واشنطن الرئيس الأميركي دونالد ترامب يعتقد أن خروج بريطانيا فكرة جيدة، والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل ردت على ترامب الذي قال عن ألمانيا إنها «سيئة جداً»، أن الأوروبيين في القارة لم يعُد بإمكانهم التأكد من أن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة هما شريكان موثوق بهما. كانت المستشارة تلعب لعبة السياسة المحلية، لكن من حيث الشؤون الجيوسياسية كانت تقول ما هو واضح، فترامب لا يرى أي أهمية للتحالف عبر المحيط الأطلسي، وأهمية تصريحات ميركل تكمن في إدراك مدى سرعة تغير العالم.

أركان النظام في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، سواء التحالف الأطلسي أم المؤسسات لا يُمكن اعتمادها، وكل ذلك يتم في اللحظة التي تختار فيها بريطانيا الانفصال عن أوروبا، ربما فهمت ماي هذا في حرصها على التودد لترامب بناء على طلبه، أما وزير خارجيتها بوريس جونسون فمشغول في إجهاض الانتقادات الأوروبية لإسرائيل.

دائماً ما يشعر القادة البريطانيون بالقلق من التفاهم مع ساكني البيت الأبيض، لعلاقة ذلك بالأمن القومي، وقد وعد ترامب بصفقة تجارية، لذلك تعمل ماي على التملق، وهذا الأخير يقود إلى التحقير الذاتي، مع أن الولايات المتحدة في الوقت نفسه، وعلى مدى أكثر من ستة عقود، كانت المُشجّعة للتكامل الأوروبي، وترامب يُريد قلب السياسة رأسا على عقب، ويأمل أن خروج بريطانيا سيكون بداية الانهيار للمشروع الأوروبي الأكثر إثارة للقلق بالنسبة للاتحاد الأوروبي إضافة إلى المفاوضات التجارية التي تتبع اجتماعاً بين ترامب وماي، وأجندة ترامب الحمائية، من شأنها التأثير في التجارة، وستكون صفقة سياسية، ووسيلة لزرع الفتنة بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي.

حتى تستمر التجارة بعد خروج بريطانيا، يتطلب ذلك اتفاقيات التعاون، وفي يوم خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، سيتم استبعاد بريطانيا من ترتيبات الاتحاد الأوروبي هذه مع «بلدان ثالثة»، ودخول ما يعادل الفراغ القانوني في الأجزاء الرئيسة لعلاقاتها التجارية الخارجية وفقا لبحث «فايننشال تايمز».

٧٥٩ اتفاقية ثنائية منفصلة للاتحاد الأوروبي ذات صلة محتملة ببريطانيا، يتعين على بريطانيا إعادة التخاطب مع ١٣٢ جهة منفصلة، ويستثنى ما يقارب ١١٠ اتفاقيات اختيارية في الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، يجب أن تتم غربلة جميع الاتفاقيات، ما يخلق تشابكاً قانونياً ضخماً، ومع سويسرا وحدها هناك ٤٩ اتفاقية، في حين أن هناك ٤٤ مع الولايات المتحدة، وتقول دراسة حديثة للبنك الدولي إنه إذا انتقلت المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي إلى شروط منظمة التجارة الدولية، فإن التجارة بالبضائع مع الاتحاد الأوروبي سوف تنخفض إلى النصف والتجارة في الخدمات ستنخفض بنسبة ٦٠ في المئة، ويبدو أن الكثيرين يعتقدون بـ«عدم التوصل إلى صفقة»، وبإمكان المملكة المتحدة من الناحية النظرية، التجارة مع الاتحاد الأوروبي، بالطريقة نفسها التي يُتاجر فيها الاتحاد مع الولايات المتحدة.

وبدلالة المفاهيم السياسية، فرض خروج المملكة المتحدة تشتتاً للجهود على شركائها في وقت عصيب للغاية، وقوضت صدقية مشروع ينظر إليه على أنه أمر وجودي من كثير من أعضائه، ويشكل خروج بريطانيا سابقة لحالات خروج مستقبلية محتملة، والمفاوضات لخروج بريطانيا حرجة وصعبة تتطلب وحدة وطنية غير موجودة.

لم تمر بريطانيا بهذا المشهد السياسي المروع منذ سبعينيات القرن الماضي، الأجواء في بريطانيا سوداء حالكة، وتبقى مليئة بالمفاجآت ولاسيما تلك المرتبطة بإمكانية انفراط عقد الحكومة الائتلافية الهشة، وحماقة الوقت الضائع أوقعت البلاد بين صخرة الاتحاد الأوروبي و«خروج بريطاني» صعب جداً، و«حالة عدم التوصل إلى اتفاق» ستكون أسوأ بكثير من أي اتفاق.

رئيسة الوزراء فقدت أغلبيتها وسلطتها، وكما أشار وزير المالية السابق جورج أوزبورن، هي «امرأة ذاهبة إلى الإعدام»، والمملكة المتحدة في فوضى مذهلة، وتحولت حكومة المحافظين إلى سلطة ضعيفة تتسول تحالفاً مع أحزاب صغيرة لتتمكن من تشكيل حكومتها.

هذه العملية الحمقاء، كما وصفها مارتن وولف في «الفايننشال تايمز» وضعت المملكة المتحدة الآن على الطريق إلى خروج فوضوي، ولطالما أرادت بريطانيا تقسيم أوروبا، لكنها الآن توحدها ضد نفسها، وتجد منذ الآن نفسها مكبوتة في علاقاتها مع الولايات المتحدة برئاسة ترامب، خوفاً من الانتقام.

في الصفقات التجارية التي ستكون مهمة مع الولايات المتحدة والصين والهند والاتحاد الأوروبي نفسه، ستكون المملكة المتحدة متوسلاً ضعيفاً، وعليها قبول ما يطلبه الشركاء الأقوياء، لذلك تُركت المملكة المتحدة الآن تكافح بحثاً عن خيارات أكثر قبولاً سياسياً، لكن أسوأ بكثير اقتصادياً من العضوية الكاملة.

الفرص الجديدة الهائلة لأمة تظهر الآن باسم جديد هو «بريطانيا العالمية»، كما تقول «الفايننشال تايمز»، ستكون خزعبلات خيالية، وستكون التكلفة، الاقتصادية والجغرافية السياسية، كبيرة، وستتحول بريطانيا العظمى، التي كانت لا تغيب عنها الشمس، إلى مجرد جزيرة شرقي الأطلسي، وكأن بريطانيا تسير «نائمة» للخروج من الاتحاد الأوروبي.

إدانات أممية للاعتداء على قافلة المساعدات قرب حرستا

الوطن

صدرت أمس إدانات أممية شديدة للهجوم الذي استهدف قافلة مساعدات إنسانية على أطراف دمشق، والذي أسفر عن جرح أحد أفراد منظمة الهلال الأحمر العربي السوري.

وفي بيان تلقته «الوطن»، أدانت اللجنة الدولية للصليب الأحمر الهجوم بقوة. وقالت: إن «القافلة المكوّنة من ٣٧ شاحنة تتبع كلاً من اللجنة الدولية، والهلال الأحمر العربي السوري، والأمم المتحدة وكانت في طريقها لإيصال مساعدات غذائية وأدوية ومستلزمات يومية إلى ١١,٠٠٠ شخص في شرق حرستا».

وأضاف البيان: «مع اقتراب القافلة من البلدة في نحو الساعة السابعة مساءً، وقع إطلاق نار أصيب على إثره فرد تابع للهلال الأحمر العربي السوري إصابة بالغة». بدورها، أعربت منظمة الهلال الأحمر العربي السوري في بيان نشرته على صفحتها في موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك» عن «إدانتها الشديدة لما تعرضت له قافلة المساعدات الإنسانية التي كانت من المفترض أن تدخل منطقة حرستا يوم السبت» الماضي.

وبحسب وكالة الصحافة الفرنسية «أ ف ب»، لم يتضح من المسؤول عن إطلاق النار الذي لا يعد الاعتداء الأول على قوافل تحمل مساعدات في سورية.

من جانبه، أدان مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في سورية، الاعتداء، وذلك في بيان نشره على صفحة المكتب الرسمية في «فيسبوك».

وسبق للميليشيات المسلحة أن استهدفت أكثر من مرة قوافل المساعدات للأهالي المحتجزين من قبل الإرهابيين.

الهدوء سيد الموقف في اليوم الثاني من «وقف إطلاق النار» في درعا

الجيش يتقدم في بادية تدمر وريف حماة

حمص - نبال إبراهيم
حماة - محمد أحمد خبازي
دمشق – الوطن - وكالات

مع صمود «وقف إطلاق النار» في مدينة درعا الذي من المقرر أن ينتهي ظهر اليوم، واصل الجيش العربي السوري تقدمه في بادية تدمر وسيطر على محمية التليلة، بالتوازي مع تقدمه في ريف حماة، في وقت دمر الطيران الحربي تحصينات لتنظيم داعش الإرهابي وقضى على العديد من مقاتليه في دير الزور.

وفي التفاصيل ذكر مصدر عسكري لـ«الوطن»، أن قوات مشتركة من الجيش والقوى الصديقة والرديفة نفذت أمس عملية برية خاطفة ودقيقة في ريف مدينة تدمر الجنوبي الشرقي أحكمت خلالها السيطرة على محمية التليلة ومساحات جديدة تقع جنوب قرية آراك بـ١٣ كم، بعد معارك عنيفة مع التنظيم، أسفرت عن مقتل وإصابة أعداد من مقاتلي داعش وتدمير أسلحتهم ووسائطهم النارية وعدد من عرباتهم القتالية.

وأشار المصدر إلى أن الطيران الحربي السوري والروسي، نفذ أمس سلسلة غارات دقيقة ومكثفة على مناطق سيطرة التنظيم ومحاور تحركات مقاتليه وخطوط إمدادهم على اتجاه طريق حماة الرقة باتجاه منطقة توينا السخنة وفي محيط بلدة السخنة، ما أسفر عن تدمير تلك الأهداف وعشرات الآليات من ضمنها عربات حربية مزودة برشاشات ومفخخات ومشاف متنقلة. ولفت المصدر إلى أنه تم تدمير غرفة عمليات واتصالات لداعش في منطقة هضبة الضاحك بالطيبة بعملية جوية نوعية لسلاح الجو وتم خلالها القضاء على عدد من إرهابيي التنظيم بينهم قياديون ومن جنسيات عربية وأجنبية. وكان الجيش بالتعاون مع القوى الرديفة واللجان الشعبية قد بسط سيطرته يوم السبت الماضي على مساحات ومواقع جديدة في بادية تدمر منها بئر حفنة وسد آراك وسلسلة جبال التدمرية الشمالية في ريف حمص الشرقي.

وفي محافظة حماة، بدأت وحدات مشتركة من الجيش القوات الرديفة عملية عسكرية من منطقة السعن في محور الشيخ هلال، وتقدمت باتجاه الجنوب وسيطرة على بلدات ونقاط جب السعد ورسم أمون وحنيطة وحسو العلباوي وواصلت تقدمها بهذا الاتجاه مكبدة الدواعش العشرات من القتلى والعديد من عربات مزودة برشاشات ثقيلة ومتوسطة.

وأما في ريف حماة الجنوبي، فقد أحبطت وحدات من الجيش والقوات الرديفة هجوما لميليشيا «جيش التوحيد» على اتجاه غور العاصي وقبيبات العاصي وحوش القبيبات، وكبدتها عشرات القتلى والجرحى بمؤازرة الطيران الحربي والمدفعية، وعرف من الإرهابيين القتلى القيادي أحمد عبد السلام بكور. وأكد مصدر إعلامي لـ«الوطن»، أن هجوماً عنيفاً كان قد شنه مقاتلو ميليشيا «لواء احرار الشام» تابعية ريف حمص، وذلك من جهة جبل الكن وبيت الري على نقاط الجيش والدفاع الوطني في ريف حماة وعلى الأهالي في حوش القبيبات وتلة القبيبات وقبيبات العاصي بالقرب من غور العاصي، حيث تراجعت القوات في بداية الهجوم لعدة نقاط في قرية حوش القبيبات وبعد قدوم مؤازرات عسكرية ومن أهالي قرى غور العاصي وبيرين والعلمين والبيه، استمرت المعركة ساعتين، تم خلالها استعادة النقاط التي أخلاها الجيش وتكبيد الإرهابيين خسائر فادحة بالأرواح والعتاد.

من جانبها أفادت صفحات على مواقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك» أن الجيش تمكن أمس من بسط سيطرته على النقطة رقم ٧ الإستراتيجية على محور خط البترول جنوب شرق بلدة عقارب في ريف حماة الشرقي.

وإلى محافظة دير الزور، فقد ذكرت وكالة «سانا» للأنباء، أن مدفعية الجيش أوقعت أمس برمايات مكثفة قتلى ومصابين بين إرهابيي داعش ودمرت العديد من تحصيناتهم في محيط منطقة البانوراما وتل بروك والمطار والثردة وحي الحويقة وغرب الإذاعة في قرية عياش.

ولفت الوكالة إلى أن الطيران الحربي نفذ عدة طلعات جوية أسفرت عن تدمير آليات مزودة برشاشات ثقيلة للتنظيم ومقتل وإصابة العديد من إرهابييه في حطلة ومحيط المطار.

إلى ذلك تمكن عناصر حامية مطار دير الزور من الاستيلاء في عملية نوعية على عربة «بي إم بي» للتنظيم في محيط المطار. ويأتي ذلك بالترافق مع صمود هدنة «وقف إطلاق النار» التي أعلن عنها الجيش في مدينة درعاً تمهيداً للمصالحة، الذي بدء تنفيذه في الساعة ١٢ من ظهر السبت ومن المقرر أن ينتهي اليوم بالتوقيت نفسه، حيث لا تزال الهدنة سارية المفعول لليوم الثاني منذ بدء تطبيقها.

وقالت مصادر أهلية وأخرى ميدانية لـ«الوطن»: إن هدوءاً حذراً لا يزال يسود مدينة درعا منذ يوم السبت، حيث توقفت العمليات العسكرية والطلعات الجوية والاشتباكات.

لكن «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض، ادعى أن اتفاق «وقف إطلاق النار» في درعا تخلله إطلاق نار متبادل بين قوات الجيش والميليشيات المسلحة، إضافة إلى سقوط عدة قذائف عند منتصف ليل الأحد، فيما كانت الساعة الأولى من تطبيق الاتفاق عند الساعة الـ١٢ من ظهر يوم السبت ٢٠١٧، قصفاً بعدة قذائف من قوات الجيش على مناطق في درعا البلد، وتنفيذ الطائرات الحربية عدة غارات استهدفت مناطق في محيط مخيم درعا ومناطق في مدينة درعا.

الجيش السوري يبسط السيطرة على رجم الحرة و صفيان و حقل صفيان في ريف الرقة الغربي (عن الإنترنت)

أميركا ترحب بالهدنة.. والأردن يؤكد دعمه لوقف شامل لإطلاق النار

وكالات

أكدت الحكومة الأردنية دعمها للجهود المبذولة لوقف إطلاق نار شامل في سورية وذلك بعد إعلان الجيش السوري وقف القتال لمدة ٤٨ ساعة في درعا بجنوب البلاد ما أدى إلى هدوء حذر في المدينة بعد أيام من المعارك الكثيفة. وقال وزير الدولة الأردني لشؤون الإعلام الناطق الرسمي باسم الحكومة محمد المومني في تصريحات نقلتها وكالة الصحافة الفرنسية «أ ف ب»: إن «الأردن يدعم جميع الجهود والمبادرات التي تبذل لتحقيق وقف شامل لإطلاق النار على كل الأراضي السورية». وشدد المومني على «أهمية اتفاق الهدنة الذي أعلن عنه السبت في الجنوب السوري لمدة ٤٨ ساعة».

وعبر عن أمله بـ«التزام جميع الأطراف لتنفيذ الاتفاق»، مؤكداً «أهمية وقف إطلاق النار للتخفيف على الأشقاء السوريين خاصة المحتاجين لوصول المساعدات الإنسانية». وجدد المومني «موقف الأردن الداعي إلى ضرورة العمل عبر مسار جنيف لإيجاد حل سياسي للأزمة يقبله السوريون ويضمن وحدة سورية وتماسكها ويحمي سيادتها». وأعلنت القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة في بيان السبت «وقف العمليات القتالية» بدءاً من ظهر السبت «في مدينة درعا لمدة ٤٨ ساعة وذلك دعماً لجهود المصالحة الوطنية».

ودرعا بين المناطق الواردة في خطة «مناطق تخفيف التصعيد» التي اتفقت عليها الدول الضامنة لمسار أستانا روسيا وإيران وتركيا في العام الجاري. لكن المدينة شهدت في الأسابيع الأخيرة مواجهات كثيفة بين الجيش العربي السوري وحلفائه من جهة وجبهة النصرة والميليشيات المتحالفة من جهة ثانية.

ويرمي الجيش العربي السوري من وراء عملياته العسكرية في مدينة درعا إلى السيطرة على كامل المدينة على غرار ما حصل في مدينتي حلب وحمص. ورحبت الولايات المتحدة السبت بإعلان القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة السورية وقف العمليات القتالية في مدينة درعا لمدة ٤٨ ساعة دعماً للمصالحة الوطنية.

ودعت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأميركية هيثر نورت التنظيمات الإرهابية الموجودة في المدينة إلى وقف هجماتها وقالت في بيان: «ينبغي أيضاً على المعارضة أن توقف الهجمات لتسمح بصمود وقف إطلاق النار والذي نأمل أن يتم تمديده وللسماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين».

وتابعت قائلة: «سنحكم على هذه المبادرة بالنتائج وليس بالكلمات». وكانت القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة أعلنت في وقت سابق السبت وقف العمليات القتالية ضد التنظيمات الإرهابية في مدينة درعا لمدة ٤٨ ساعة دعماً لجهود المصالحة الوطنية.

وأكدت القيادة العامة في بيان نشرته على موقع وزارة الدفاع «وقف العمليات القتالية بدءاً من الساعة ١٢,٠٠ ظهر اليوم السبت ٢٠١٧/٦/١٧ في مدينة درعا لمدة ٤٨ ساعة وذلك دعماً لجهود المصالحة الوطنية».

ومنذ توقيعها في الخامس من الشهر الماضي انتهكت المجموعات المسلحة مرات عديدة مذكرة مناطق تخفيف التصعيد عبر اعتدائها بالقصف الصاروخي على التجمعات السكنية والبنى التحتية في درعا وريفي دمشق وحمص ما تسبب بارتقاء عدد من الشهداء ووقوع أضرار مادية.

«لا آمنة» و«لا تخفيف التصعيد»

أنس وهيب الكردي

نجحت قناة عمان التفاوضية في التوصل إلى تهدئة للوضع في درعا. وترافق ذلك مع حراك روسي قوي هدفه دفع المسار السياسي والعسكري في سورية.

وجاءت التهدئة في درعا التي أعلن عنها الجيش العربي السوري أول من أمس، مفاجئة على أقل تقدير. وهي تعكس الرغبة العميقة لدمشق في إفساح المجال أمام جهود المصالحة الوطنية.

كما تعكس الخطوة الرغبة العميقة لدى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في دفع التعاون مع الأميركيين بشأن سورية، على الرغم من التعقيدات التي تحيط بهذا الأمر.

فالجبهة الداخلية الأميركية تشهد حرباً ضروساً من شأنها غل يدي الرئيس الأميركي دونالد ترامب لتحقيق أي تقارب مع موسكو، والخلافات الداخلية ما بين مجلس الأمن القومي ووزارة الدفاع «البنتاغون» حول سبل التعامل مع الوجود الإيراني في سورية.

وسارعت واشنطن فور إعلان الجيش العربي السوري عن الهدنة إلى تأييدها، وكذلك عمان. في حين لم يصدر أي تعليق من طهران بشأنها.

ورفضت الولايات المتحدة الانضمام إلى مسار استانا، بذريعة رفضها لأي دور إيراني في العملية التي انطلقت مطلع العام الحالي في العاصمة الكازاخية. وعقد الرفض الأميركي الجهود الروسية لإنضاج تسوية عسكرية عبر منصة استانا.

والخطوة على أقل تقدير تعني ولادة مسار خاص بالجنوب السوري تحكمه التفاهمات الروسية الأميركية، ولا يبدو أنها مرتبطة، حتى الآن، بمسار استانا الذي رعته كل من موسكو وطهران وأنقرة. فالمنطقة الجنوبية في سورية (القنيطرة ودرعا) مشملة بالفعل بمذكرة إنشاء «مناطق تخفيف التصعيد» الذي وقعه ممثلو روسيا، إيران وتركيا مطلع شهر أيار الماضي.

ويعني إصدار وقف إطلاق نار خاص بالمنطقة أنها لم تعد محكومة بالاتفاق. وبالتالي، أحكام «مناطق تخفيف التصعيد» لم تعد لتسري على المنطقة الجنوبية، كما أنه من نافل القول أن موسكو من المستحيل أن تقبل بإنشاء منطقة آمنة في درعا والقنيطرة، كما تطالب به إدارة ترامب.

ويبدو أن الحوار الأميركي الروسي في عمان لم يتوقف عند حدود المنطقة الجنوبية، فعلى الأرجح أن موسكو وضعت على الطاولة مصير كل من الرقة ودير الزور، حيث يعمل التحالف الدولي بلا هوادة من أجل القضاء على تنظيم داعش الإرهابي ومنع التواصل ما بين المحور الإيراني في المنطقة.

ودعمت موسكو بالفعل مساعي الجيش العربي السوري وحلفائه للتقدم في أعماق البادية السورية، من أجل بلوغ الحدود السورية العراقية ودير الزور وحقول النفط والغاز شرقي تدمر. ولا تمانع واشنطن تمدد الجيش العربي السوري واستعادته السيطرة على كثير من المناطق بما فيها آبار النفط والغاز، بل واستعادة بعض المعابر مع العراق، إلا أنها تتحفظ على أي مشاركة له في تقرير مصير مدينتي دير الزور أو الرقة.

لكن واشنطن تشترط للموافقة على انتشار الجيش العربي السوري على الحدود السورية العراقية، عدم وجود مجموعات تابعة لحزب الله أو مدعومة من إيران، كما سبق لها أن اشترطت نفس الشرط بالنسبة للمنطقة الجنوبية.

على أية حال، تنتهي الهدنة اليوم وعلى الأرجح أن تمدد لأنها لم تكن أكثر من اختبار نوايا ما بين موسكو وواشنطن وقدرة الطرفين على بناء مسار تعاوني يبدأ من الجنوب السوري، ولا ينتهي في دير الزور أو الرقة.

وإذا ما نجح هذا المسار فسيكون لدرعا وجنوب سورية وضع خاص لا هو منطقة آمنة كما تريد واشنطن ولا «منطقة تخفيف تصعيد» كما تريد موسكو، ربما يتم استنساخ تجربة حلب الصيف الماضي مع بعض التعديلات.

من عين ترما إلى درعا

سامر ضاحي

لا شك أن مذكرة «مناطق تخفيف التصعيد» تعتبر إلى اليوم أكثر التوافقات الدولية صموداً في الميدان السوري إذا ما استثنينا وحدة الأراضي السورية كخط احمر لا يسمح بتجاوزه لا محلياً ولا دولياً حتى رغم ما يظهر من اختلاف هنا وتباين هناك بين الدول التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالأزمة السورية.

المذكرة أضفت على الواقع الميداني هدوءاً وخف معها نزيف الدم، وساهمت بمنح أفق مضاعف للجيش العربي السوري وحلفائه للتفرغ لمكافحة تنظيم داعش الإرهابي فكان التحرك في البادية على ٤ محاور والتقدم المستمر رغم استمرار ضبابية الموقف حول مصير معبر التنف الحدودي مع العراق لكن المرجح أن العمل جار لفتح معبر البوكمال بعد استعادة المدينة التي يتقدم نحوها الجيش من محورين.

وفي ظل هذه البحبوحة التي يعيشها الجيش اليوم لا بد أن يلتفت إلى مناطق جبهة النصرة الإرهابية أيضاً التي يحاول الغرب لفلفة ملفها، إذ تعتبر هدنة درعا التي جاءت بعد محادثات دولية أعقبت القوة الضاربة التي أظهرها الجيش في مخيمي درعا شرقي المدينة تمهد لمصالحة كبرى تحقن الدماء وتخفض هامش الخسائر المادية والبشرية هناك.

ومن غير المتوقع أن تختلف شروط مصالحة درعا عن شروط المصالحات الأخرى التي جرت في أماكن مختلفة وخاصة في ريف العاصمة لكن المرجح أن يسمح فقط لعناصر «النصرة» بالمغادرة إلى إدلب في حين تسوى أوضاع من تبقى من عناصر ميليشيات الجنوب ولكن أيضاً من المبكر جداً الحديث عن وصول للجيش وحلفائه إلى معبر نصيب الحدودي، لأن العرقلة الأردنية الأميركية حاضرة وبقوة لدعم الميليشيات هناك وأولوية الجيش اليوم هي استعادة مراكز المدن الرئيسية.

ومع اقتراب تطبيق المرحلة الأخيرة من «اتفاق المدن الأربع» وإخراج «النصرة» من جنوب دمشق فإن أنظار الجيش ستوجه إلى الغوطة الشرقية لريف العاصمة حيث تتواجد «النصرة» بشكل متشابك مع تواجد ميليشيات أخرى أبرزها «فيلق الرحمن» وهي ميليشيات تحمل الفكر الإخواني، ومن غير المرجح أن يفرط الجيش بفرصة انكشاف الدعم الخليجي للإرهاب في سورية أمام العالم ليستثمره في الميدان، فرغم تعدد جبهات الغوطة الشرقية فقد تكون جبهة عين ترما هي المرشح الأبرز لانطلاق عمليات الجيش المقبلة كون التقدم في وادي عين ترما يجنب تعريض المدنيين داخل الغوطة للخطر من جهة ويتيح للجيش تكتيكات عسكرية تمهد لاحقاً لتقسيم الغوطة إلى مربعات وجيوب يتم التعامل مع كل منها على حدة في وقت لاحق ما لم تقبل الميليشيات بالمصالحة هناك.

أمام هذا السيناريو قد لا يكون أمام مسلحي الغوطة أولاً والنصرة منهم ثانياً من خيار إلا القبول بشروط مصالحة تعطي دمشق مزيداً من هامش الارتياح ويبقي إدلب لمعركة دحر الإرهاب على حين يبقى الشمال السوري لمعركة المفاوضات، ولعل سلسلة اجتماعات جنيف المقبلة في ظل استمرار تقدم الجيش ستتحول إلى محادثات لترتيب الوضع في الشمال السوري فقط.

عناصر إرهابية مسلحة في الغوطة (عن الإنترنت – أرشيف)